وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاربعاء، 29 نوفمبر 2023

أخبار الطاقة

السوق البترولية تستقر بعد سلسلة خسائر وسط مخاوف تقلص الإمدادات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط قليلا أمس الثلاثاء بسبب ضعف الدولار وتوقعات بأن يعمق تحالف أوبك+ ويمدد تخفيضات الإنتاج بسبب مخاوف من أن الطلب سيظل ضعيفا.

وبحلول الساعة 0510 بتوقيت جرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 11 سنتا بما يعادل 0.1 بالمئة إلى 80.09 دولار للبرميل. وجرى تداول العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي مرتفعة 4 سنتات، أو 0.1 بالمئة أيضًا، إلى 74.90 دولارًا للبرميل، وقلص الخامان القياسيان بعض المكاسب بعد ارتفاعهما بشكل حاد في التعاملات الآسيوية المبكرة.

وستعقد أوبك+، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا، اجتماعا وزاريا عبر الإنترنت غداً الخميس لمناقشة أهداف الإنتاج لعام 2024. ويأتي الاجتماع وسط انخفاض حاد في أسعار النفط، بسبب المخاوف من فائض المعروض في السوق على الرغم من تخفيضات الإنتاج من قبل أوبك +.

وانخفض خام برنت بأكثر من 18% وخام غرب تكساس الوسيط بأكثر من 21% منذ أعلى مستوياتهما في نهاية سبتمبر. وزاد الإنتاج القوي من جانب الدول غير الأعضاء في أوبك مثل الولايات المتحدة من الضغوط على الأسعار.

وتسببت أوبك+ في انخفاض أسعار النفط الأسبوع الماضي بتأجيل اجتماعها من أجل تسوية أهداف الإنتاج للمنتجين الأفارقة. لكنها تتجه نحو حل وسط، حسبما قالت أمصادر في أوبك+، مما قد يساعد السعودية، الزعيم الفعلي للمجموعة، على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى تعميق تخفيضات الإنتاج.

ويقول المحللون إن انخفاض الأسعار يمكن أن يجنب الرياض أي ضغوط من الولايات المتحدة للحد من تخفيضات الإنتاج. وقال محللو أبحاث بنك إيه ان زد، في مذكرة للعملاء، يوم الثلاثاء «قد تشعر السعودية بالارتياح لانخفاض أسعار البنزين الأمريكي على مدى 60 يوما على التوالي. وقد يخفف هذا من معارضة الولايات المتحدة لأي تحرك لتشديد أسواق النفط ودعم الأسعار».

ومن شأن تراجع الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوى له في ثلاثة أشهر أن يعزز الطلب من الدول التي تدفع ثمن نفطها بعملات أخرى.

وقال محللو انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، حيث أشارت تقارير إعلامية إلى أن أوبك + تخطط لتمديد أو حتى تعميق تخفيضات الإنتاج المستمرة في اجتماعها غداً الخميس.

كما أن توقع مجموعة واسعة من القراءات الاقتصادية المقررة هذا الأسبوع أبقت المتداولين إلى حد كبير على الهامش، مما حد من أي مكاسب كبيرة. وذكرت مصادر أن مجموعة أوبك + تعتزم خفض الإنتاج بشكل جماعي في اجتماع يوم الخميس، حيث أدت المخاوف بشأن تباطؤ الطلب إلى معاناة أسعار النفط مرة أخرى من أجل البقاء فوق 80 دولارًا للبرميل.

كما أدى تأخير اجتماع أوبك + إلى 30 نوفمبر بدلاً من 26 نوفمبر - إلى انخفاض أسعار النفط، خاصة وأن التقارير أشارت إلى أن التأخير يستهدف مزيد من الترتيبات حول تخفيضات الإنتاج بين الدول الأعضاء، وقادت السعودية وروسيا مجموعة أوبك+ في خفض الإنتاج خلال العام الماضي، حيث أدت المخاوف من تدهور الطلب العالمي إلى انخفاض الأسعار. كما عزت المملكة العربية السعودية، الزعيم الفعلي لأوبك +، الانخفاض إلى مراهنة المضاربين على أسواق النفط.

تعميق تخفيضات الإمدادات

ومن المتوقع الآن أن يقوم البلدان بتمديد أو حتى تعميق تخفيضات الإمدادات المستمرة حتى أوائل عام 2024 - وهو السيناريو الذي يقول المحللون إنه سيشدد الأسواق ويعزز الأسعار وقد يبقي إلى حد كبير تداول خام برنت في نطاق 80 إلى 90 دولارًا للبرميل، لكن الأسعار وجدت صعوبة في الحفاظ على هذا النطاق، إذ أدى الإنتاج الأمريكي المرتفع إلى مستوى قياسي وتزايد المخزونات الصينية وزيادة إنتاج بعض دول أوبك إلى تحفيز الرهانات على أن أسواق النفط ليست شحيحة كما كان متوقعا في البداية.

وكانت الخسائر مدفوعة أيضًا بالقراءات الاقتصادية الضعيفة من العديد من الدول الرئيسية المستوردة للنفط - وخاصة الصين، مما أثار مخاوف من تباطؤ الطلب.

وبعيدًا عن اجتماع أوبك+، كانت الأسواق تنتظر أيضًا سلسلة من القراءات الاقتصادية الرئيسية هذا الأسبوع. ومن المقرر صدور بيانات التضخم في منطقة اليورو يوم الخميس، وكذلك قراءة أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأمريكية - وهو مقياس التضخم المفضل لدى الاحتياطي الفيدرالي.

والأكثر صلة بأسواق النفط هي قراءات مؤشر مديري المشتريات القادمة من الصين، والتي من المتوقع أن توفر المزيد من الإشارات على النشاط التجاري في أكبر مستورد للنفط في العالم. وستكون قراءات شهر نوفمبر محل تركيز وثيق بعد مجموعة من الأرقام الضعيفة لشهر أكتوبر.

ومن المقرر أيضًا هذا الأسبوع صدور مؤشرات مديري المشتريات الأمريكية لشهر نوفمبر، ومن المتوقع أن تظهر مزيدًا من الضعف في النشاط التجاري، في حين أن القراءة المنقحة للناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث قيد الانتظار أيضًا.

وأصدرت منظمة أوبك دفاعًا شديد اللهجة عن صناعة النفط والغاز قبل أيام من بدء أكبر محادثات للمناخ على الإطلاق، ردًا على وكالة الطاقة الدولية وتسليط الضوء على الجدل المتزايد الانقسام حول أفضل السبل لمعالجة ظاهرة الاحتباس الحراري.

وقالت منظمة البلدان المصدرة للبترول إن وكالة الطاقة الدولية «شوهت سمعة الصناعة بشكل غير عادل» بسبب دورها في أزمة المناخ، وذلك وفقًا لبيان صدر في 27 نوفمبر، اختلف مع تقرير صدر مؤخرًا عن الوكالة التي تتخذ من باريس مقراً لها. وقالت أوبك إن صناعة النفط تتبنى مصادر الطاقة المتجددة، مع القيام باستثمارات كبيرة، كما أنها تستثمر في تقنيات لتقليل الانبعاثات.

وقال الأمين العام لمنظمة أوبك هيثم الغيص: «إن الطريقة التي استخدمت بها وكالة الطاقة الدولية للأسف منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بها في الأيام الأخيرة لانتقاد صناعة النفط والغاز وتوجيهها هي طريقة غير دبلوماسية». «وأوبك نفسها ليست منظمة يمكنها أن تفرض على الآخرين ما يجب عليهم فعله».

في وقت، يبدأ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب 28) غداً الخميس في دبي، بحضور رئيس القمة سلطان الجابر، وهو أيضًا رئيس شركة النفط الحكومية في الدولة المنتجة لمنظمة أوبك، مما يجعلها واحدة من قمم المناخ الأكثر إثارة للجدل حتى الآن. وفي اليوم نفسه، من المقرر أن تجتمع أوبك وشركاؤها من خارج المجموعة بما في ذلك روسيا عبر الإنترنت في اجتماع مؤجل للاتفاق على مستويات الإنتاج لعام 2024.

وقالت المجموعة إن الإطار الذي اقترحته وكالة الطاقة الدولية لمواءمة أهداف الشركات مع أهداف صافي الصفر «هو أداة تهدف إلى الحد من الإجراءات والخيارات السيادية للدول النامية المنتجة للنفط والغاز، من خلال الضغط على شركات النفط الوطنية». كما دافعت عن تكنولوجيا احتجاز الكربون.

وقال محللو بنك الكومونولث الأسترالي، النفط يرتفع بينما تضغط أوبك+ لتقليص حصص الإنتاج. وقالوا استقر النفط بعد سلسلة من الخسائر حيث تدرس السوق إمكانية إجراء تخفيضات أعمق في الإنتاج من أوبك + مقابل إشارات على أن العرض العالمي يفوق الطلب.

وتم تداول خام برنت دون 80 دولارًا للبرميل، بعد سلسلة من الخسائر استمرت أربعة أيام أدت إلى محو العقود الآجلة بنسبة 3٪، وكان سعر غرب تكساس الوسيط أقل من 75 دولارًا. وقال مندوبون إن أوبك+، قد تعمق تخفيض حصص الإنتاج لدعم توازن الأسواق، وقال فيشنو فاراثان، رئيس قسم الاقتصاد والاستراتيجية الآسيوي في بنك ميزوهو المحدود: «يجب على المضاربين على النفط أن يحرصوا على عدم الاستهانة بعزيمة أوبك + لتنظيم أهداف الإنتاج حتى نهاية هذا العام والعام المقبل».

وانخفض سعر النفط الخام بنحو الخمس منذ أواخر سبتمبر بسبب وفرة الإمدادات والمخاوف بشأن الخلفية الاقتصادية العالمية، مما يضغط على التحالف المكون من 23 دولة للتدخل في اجتماعه عبر الإنترنت يوم الخميس. وحذرت وكالة الطاقة الدولية في وقت سابق من هذا الشهر من أن الأسواق ستعود إلى تحقيق الفائض في العام المقبل وسط تباطؤ

كبير في نمو الطلب.

وأظهرت استطلاعات للتجار والمحللين أواخر الأسبوع الماضي أن حوالي نصف المشاركين يتوقعون أن تتخذ أوبك + المزيد من الإجراءات لتشديد السوق، وإذا لم يعلن التحالف عن خفض إضافي بنحو مليون برميل يوميًا بالإضافة إلى القيود التي فرضتها السعودية، فقد تنخفض الأسعار إلى مستوى 70 دولارًا للبرميل، وفقًا لمحللين في مجموعة أوراسيا.

خطوات سعودية ملموسة تجاه المناخ..ومؤتمر كوب 26 نقطة التحول المحورية

نوال الجبر
الرياض

في إطار مواجهة التحديات العالمية المشتركة وتحقيق التكامل الإنساني بين المملكة والاتحاد الأوروبي بدأ الحوار الخاص الأول والذي تفردت به «الرياض» مع سعادة كريستوف فارنو، سفير الاتحاد الأوروبي لدى المملكة العربية السعودية، عن تعميق التعاون في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك إلى جانب العديد من المحاور المختلفة للحديث عن الأزمة التي يعيشها الأبرياء في غزة مؤخراً والتي أدت إلى تصاعد العنف والاشتباكات في غزة. كما تطرقنا إلى المبادرات المتواصلة لوقف إطلاق النار وسبب رفضها من قبل إسرائيل، والمواقف الدولية ودول الجوار من الأزمة الراهنة.

الاتحاد الأوروبي شريك رئيس للمملكة

- كيف تقيمون الخطوات الكبيرة التي قامت بها المملكة في التطور الاقتصادي والتحديث، فضلاً عن الجهود المبذولة في التنمية المستدامة؟
- أنا منبهر بالفعل! على مدار السنوات الماضية، حققت المملكة العربية السعودية تقدماً ملحوظاً في عملية التنويع الاقتصادي بالإضافة إلى باقي المجالات. هذه هي الاستراتيجية الصحيحة، حتى لو استغرق الأمر وقتاً أطول لتنويع صناعات جديدة وتطويرها.

هناك بعض النتائج التي لمسناها بالفعل، فلننظر إلى نسبة المرأة المتزايدة في القوى العاملة بالمملكة، مما يُعد مكسباً كبيراً.

أحد العوامل المهمة هو قانون الاستثمار الجديد، والذي من شأنه رفع ثقة المستثمرين وجذب الشركات المهتمة بالمشاركة في العديد من المشروعات التي تم إطلاقها تحت رؤية 2030. فقد استمعنا إلى المؤشرات الإيجابية من المشاركين السعوديين في منتدى الاستثمار الأول من نوعه بين الاتحاد الأوروبي والمملكة الذي عُقد مؤخراً، بشأن الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية. فقد بلغ عدد الشركات المسجلة بهذه الفعالية رقماً ضخماً بما يزيد عن 1000 شركة.

من الواضح أن الاتحاد الأوروبي شريك رئيس للمملكة في عملية التحول المذهلة تلك. فالاتحاد ثاني أكبر شريك تجاري وأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية بالمملكة. ونحن حالياً نعمل معاً على إنشاء غرفة التجارة الأوروبية، حيث ستكون خطوة مهمة لتعزيز التجارة البينية والعلاقات الاقتصادية، فضلاً عن جذب المزيد من الاستثمارات في كلا الجانبين.

الطموح العالي تجاه حيادية المناخ

- كيف يرى الاتحاد الأوروبي جهود المملكة في المحافظة على البيئة والمبادرات التي أطلقها ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان رئيس مجلس الوزراء والمتمثلة بمبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر؟

• تعد مبادرتا السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر عاملين إيجابيين مهمين لاستراتيجية المملكة الأوسع في ظل جهودها للوصول لأهدافها بشأن المناخ. التغير المناخي تحدٍ عالمي ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نترك كوكبنا صالحاً للحياة للأجيال القادمة. وفي هذا السياق، كان مؤتمر الأطراف كوب 26 الذي عُقد في غلاسكو في شهر أكتوبر 2021، نقطة تحول محورية للمملكة، حيث أعلنت قُبيل انعقاد المؤتمر عن طموحها للوصول لصافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2060. ونحن نشيد بالخطوات الملموسة التي أخذتها المملكة تجاه تحقيق هذا الهدف مثل الانضمام للتعهد العالمي بشأن الميثان. يتعين علينا استغلال انعقاد مؤتمر الأطراف كوب 28 في دبي للمضي قدماً سوياً من أجل رفع الطموح العالمي تجاه حيادية المناخ وتحسين التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها. أحد أهم أهداف الاتحاد الأوروبي المحورية هو الوصول لاتفاق حول الأهداف العالمية كزيادة استخدام الطاقة المتجددة بنسبة ثلاث مرات ومضاعفة كفاءة الطاقة.

كما يتعين علينا النظر إلى التغير المناخي من منظور فرص الأعمال الجديدة. حيث يقدم التحول الأخضر إمكانات جديدة من شأنها توجيه النمو الاقتصادي وفقاً لاستراتيجية المملكة للتنويع الاقتصادي. لنأخذ على سبيل المثال سياسة المملكة حول الهيدروجين أو الاقتصاد الكربوني الدائري، حيث بإمكان الاتحاد الأوروبي والمملكة العمل سوياً على تلك الخطط.

تعاون وثيق

• الشراكة الاستراتيجية بين الخليج والاتحاد الأوروبي وتعميق التعاون في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك شراكة متينة. كيف ترون الفرص والتحديات التي تنشأ بفعل التطورات العالمية والإقليمية؟

• دخلت الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي مرحلة زخم جديدة؛ فنحن تجمعنا مصالح مشتركة ونحتاج إلى تعاون وثيق لمواجهة التحديات الجديدة مثل الأزمات الإقليمية والتغير المناخي، ومن التضخم المرتفع وتعطل سلاسل الإمداد داخل الاقتصاد العالمي إلى التحول في مجال الطاقة والثورة الرقمية. تعاني فئات السكان الأكثر حرماناً في منطقة الجوار المشترك والقرن الإفريقي.

لكن الصورة ليست قاتمة، فنحن أيضاً نشهد تطورات إيجابية مشجعة. فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة ومنطقة الخليج بشكل عام مذهلة، من خلال تنفيذ رؤية 2030 والبرامج المماثلة، والتي ساهمت في إحداث التغيرات الاجتماعية والحريات الجديدة والتقدم الاقتصادي والتقني.

بإمكان مجلس التعاون الخليجي الاعتماد على الاتحاد الأوروبي للمساهمة في إحداث هذا التحول.

القضايا الإقليمية

• يكشف الوضع السياسي والأمني عن تداعياته على كافة دول العالم، كيف ترى الحاجة الملحة الحالية إلى إقامة حوار بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون في سبيل التصدي لتلك التحديات؟

• يعقد الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي حواراً قوياً للغاية في صيغ متنوعة. فهناك ترتيب التعاون بين الاتحاد والمجلس الذي بدأ العمل به عام 1989، وجارٍ العمل على تدعيم إطار التعاون هذا، وإليكم بعض الأمثلة حول هذا الأمر:

في الفترة من 9-10 أكتوبر 2023، اجتمع وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي في مسقط، حيث ناقشوا العلاقات الثنائية والتي تتراوح ما بين التغير المناخي والبيئة إلى القضايا الإقليمية والدولية. وبخاصة، عبّر البيان الختامي عن شاغلنا المشترك بشأن الوضع في إسرائيل وغزة. كما اتفق الوزراء على عقد القمة الأولى من نوعها بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون في أقرب فرصة ممكنة، وقرروا تأسيس حوار أمني منظم جديد.

في المجال الاقتصادي، يُعد الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر شريك تجاري لمجلس التعاون. والأسبوع الماضي، عُقد منتدى الأعمال السابع بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون بالبحرين بمشاركة أكثر من 300 شركة مسجلة وجرى مناقشة بعض

من الموضوعات المهمة مثل الاقتصاد الدائري ومستقبل النقل. من خلال مثل هذا التواصل العملي، سوف نتمكن من توسيع علاقاتنا الاقتصادية وتقريب المسافات بين الشعوب من كلا الجانبين.

الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

- يلتزم الاتحاد الأوروبي بالنظام العالمي السلمي والاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومع ذلك، لا يوجد أثر واضح للخروج بموقف موحد، أو اتخاذ استراتيجية واضحة للتعامل مع الأزمة في غزة، كيف تقرأ هذا التباين داخل الاتحاد الأوروبي؟

- كما تعرفون، الاتحاد الأوروبي ليس دولة، ولكنه يمثل 27 دولة عضوة أحياناً ومتباينة في وجهات نظرها. ومع ذلك، فإننا متوحدون في رفض الهجوم الذي نفذته حماس ضد إسرائيل، ومتوحدون في دعوة إسرائيل، خلال ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها، للقيام بذلك وفقاً للقانون الدولي، وبالأخص القانون الدولي الإنساني. كما نتحد في تقديم المساعدات للسكان في غزة، ونتحد أيضاً حول الحاجة لحلٍ سياسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

قدرتنا الجماعية على تأسيس أفق سياسي جديد

- برأيك لماذا لا يوجد حتى هذه اللحظة أفق سياسي لحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين؟

- دعوني أكون واضحاً: فيما يتخطى الحاجة الملحة لإنهاء الأزمة الحالية، فإن أحد أهم المسائل الرئيسية ستكون قدرتنا الجماعية على تأسيس أفق سياسي جديد. نعم سيكون الأمر صعباً، ولكن علينا العمل سوياً. يجب أن يستند هذا الأفق إلى حل الدولتين، لطالما كان هذا هو موقفنا. يجب تحقيق الحل الدائم وفقاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، فضلاً عن الاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف سابقاً، وبالطبع مبادرة السلام العربية.

وقد أوضح سعادة السيد جوزيب بوريل، الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بالاتحاد الأوروبي، خلال زيارته للمنطقة منذ بضعة أيام أنه لا يمكن أن يحدث تهجير قسري للفلسطينيين من غزة أو إعادة احتلال دائم من قبل الجيش الإسرائيلي أو إجراء أي تغيير في مساحة قطاع غزة أو عودة حماس.

يكثف الاتحاد الأوروبي جهوده لإعادة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط وحماية المدنيين والحيلولة دون حدوث التداعيات الإقليمية، فضلاً عن العمل على إقامة السلام العادل والدائم. فمع شركائنا ذوي النوايا الحسنة، بما في ذلك الدول العربية وبالأخص المملكة العربية السعودية، يجب أن نُلزم أنفسنا بعملية السلام وإنشاء الدولة الفلسطينية التي تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل. ستكون تلك أفضل ضمانة لأمن المنطقة، وإلا، ستندلع دورة جديدة من العنف، عاجلاً أم آجلاً.

يوم الإثنين الماضي، خلال المنتدى الإقليمي الثامن للاتحاد من أجل المتوسط، تشارك الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية الرسائل نفسها حول حماية المدنيين كافة والتوصل لسلام مستمر ودائم من خلال حل الدولتين.

لا يمكن أن تكون هناك معايير مزدوجة

- رغم أن أغلبية الدول الأوروبية، تتجه لدعم إسرائيل، ألن يساهم ارتفاع أعداد الضحايا الفلسطينيين وغياب وجود حل لإعادة النظر من خلال السياسة الأوروبية في التعامل مع هذا الملف؟

- حياة كل إنسان مهمة، فلا يمكن لأحد ألا يبالي بالمعاناة الكبيرة للسكان المدنيين في غزة. ودعونا إسرائيل لممارسة أقصى درجات ضبط النفس لضمان حماية المدنيين وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وكما ذكر سعادة السيد شارل ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي، بصوتٍ عالٍ وواضح في باريس خلال المؤتمر الإنساني بتاريخ 9 نوفمبر بأنه «لا يمكن أن تكون هناك معايير مزدوجة».

الهدنة المؤقتة والإفراج الجزئي عن الرهائن

- تطالب المملكة بوقف فوري لإطلاق النار في غزة، ماذا عن الموقف الأوروبي تجاه هذه الأزمة؟

o أشدنا بالهدنة المؤقتة والإفراج الجزئي عن الرهائن يوم الجمعة الماضي، والتي أُعلن عن تمديدها يوم الإثنين. يجب تنفيذ الاتفاق بالكامل كخطوة أولى تجاه إنهاء الوضع الإنساني المتردي في غزة، فضلاً عن تمديده لفترة أطول. نأمل أن يشكل الاتفاق زخماً إيجابياً يؤدي إلى إنهاء الأعمال العدائية والإفراج عن الرهائن كافة. كما تعرفون، فنحن طالما دعونا إلى وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق للأشخاص المحتاجين عبر كافة التدابير الضرورية بما في ذلك الممرات الإنسانية وفترات التوقف لتلبية الحاجات الإنسانية. يشدد الاتحاد الأوروبي على أن القانون الدولي الإنساني ينص على ضرورة حماية المستشفيات والإمدادات الطبية والمدنيين داخل المستشفيات.

تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة

• في بيان صادر عن قمة دول الاتحاد الأوروبي مؤخراً في بروكسل دعا إلى إقامة «ممرات إنسانية وهدنات» في غزة للسماح بإدخال مساعدات إلى القطاع كون المعاناة التي نراها غير مقبولة إنسانياً. ما قولك في هذا الوضع الراهن؟

• يشعر الاتحاد الأوروبي ببالغ القلق بشأن تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة؛ نعم هناك موقف مشترك للمجلس الأوروبي للدفاع عن فترات توقف (بصيغة الجمع) وممرات إنسانية. فمن مسؤوليتنا الجماعية الاهتمام والتحرك بصورة صادقة.

هذه ليست مجرد أقاويل، بل أفعال. فالاتحاد الأوروبي هو احد أكبر الجهات المانحة للشعب الفلسطيني وأحد أهم المانحين الموثوقين لمنظمة الأونروا. على مدار الشهر الماضي، رفعنا مساعداتنا الإنسانية بنسبة أربعة أضعاف لتصل إلى 100 مليون يورو هذا العام. كما قدمت الدول الأعضاء بالاتحاد مبلغ 260 مليون يورو إضافية. نظمنا عملية جسر جوي إنساني لجلب المساعدات الحيوية إلى العريش لسكان غزة. أرسلنا اليوم أكثر من 20 طائرة حتى الآن.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالأعمال التنفيذية التي تتم من أجل إقامة ممرات بحرية لحشد المساعدات وتقديمها فعلياً. إن حماية المدنيين كافة شيء أساسي، وأود أن أشيد بالتزام الأمم المتحدة وهيئاتها والذين يدفعون ثمناً فادحاً في هذا الصراع. نأمل أن تسمح فترة التوقف عن الأعمال العدائية بين إسرائيل وحماس بزيادة كبيرة في وتيرة تقديم المساعدات الإنسانية إلى داخل غزة وخلالها، وألا يكون الأمر لمرة واحدة فقط.

«أوروبا الجيوسياسية»

• ماتزال الدول الأوروبية قادرة على الاضطلاع بدور محوري في الصراع بين الصين وأمريكا فما هو موقفكم من المنافسة العالمية الراهنة بينهما، وهل سيؤثر ذلك على السلام العالمي؟

• العلاقات بين الولايات المتحدة والصين هي واحدة من العوامل المحركة في الشؤون الدولية، ولكنها ليست الوحيدة. فالاتحاد الأوروبي بعدد سكانه الذي يبلغ 450 مليون نسمة ويضم بعضاً من الدول الأكثر تقدماً اقتصادياً واجتماعياً في العالم، هو أيضاً طرفاً فاعلاً دولياً في حد ذاته. يعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به على تعزيز السلم والأمن والرخاء ومصالح المواطنين الأوروبيين حول العالم. وهذا ما ندعوه «أوروبا الجيوسياسية».

التعاون والمنافسة عوامل طبيعية في العلاقات الدولية. فالاتحاد الأوروبي نفسه يتبع نهجاً قوياً وواقعياً مع الصين، التي نعتبرها كشريك ومنافس وخصم، بحسب أي من أوجه علاقتنا التي نتحدث عنها.

وهناك الدرس الذي تعلمناه من أزمة جائحة كورونا: حيث توجد تهديدات ينبغي لنا أن نواجهها سوياً حول العالم. نتشارك مع الولايات المتحدة والصين وباقي المجتمع الدولي بعضاً من أهم التحديات لمواجهة التغير المناخي وضمان السلم والاستقرار والأمن.

محللون لـ«الاقتصادية»: أسواق النفط أمام تحد شائك .. الإمدادات تتقدم على الطلب

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تلقت أسعار النفط الخام دعما من استمرار تراجع قيمة الدولار، وتوقعات بالتوافق على زيادة خفض إنتاج النفط من جانب تحالف دول «أوبك +» خلال الاجتماع الوزاري الافتراضي غدا.

وتشير التقارير الدولية إلى احتمال إجراء تخفيضات أكثر قوة في الإمدادات نظرا لضعف أسعار النفط، حيث يتعين على «أوبك» أن تتغلب على التأثير السلبي لتباطؤ النمو العالمي ولا سيما التوقعات بانخفاض الطلب في المستقبل وزيادة العرض من خارج «أوبك» (الولايات المتحدة)، ما يؤثر في أسعار النفط.

وقال محللون نفطيون لـ«الاقتصادية»، «أوبك +» قادرة على علاج أي اختلاف حول مستويات الإنتاج التي تمت مناقشتها بالنسبة للدول التي كثيرا ما تعثرت في تحقيق حصص الإنتاج الحالية، مثل أنجولا ونيجيريا.

وأوضحوا أن هناك صعوبات تواجه الدول الإفريقية في تحقيق أهداف إنتاجها بسبب نقص الاستثمار في البنية التحتية وتحديات القدرات، مشيرين إلى أن وزراء الطاقة في «أوبك +» سيبحثون في اجتماعهم غدا خيار تمديد تخفيضات الإمدادات حتى 2024.

وفي هذا الإطار، قال لـ«الاقتصادية» سيفين شيميل مدير شركة «في جي آندستري» الألمانية، إن التقلبات السعرية مستمرة قبل اجتماع «أوبك +»، حيث إن هناك مؤشرات على أن إمدادات النفط تتقدم على الطلب، ما يسلط الضوء على التحدي الشائك الذي يواجه سوق النفط في الوقت الذي يستعد فيه التحالف في وضع سياسة الإنتاج لـ2024.

ونوه إلى انخفاض العقود الآجلة للنفط الخام بشكل كبير عن أعلى مستوياتها في سبتمبر الماضي، ما يشير إلى وفرة العرض في حين تراجعت أسعار النفط الأمريكي وقفزت المخزونات. من جانبه، يقول روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات أن أسعار البنزين في طريقها للانخفاض بتأثير مباشر وقوي من انخفاض أسعار النفط، لافتا إلى أن السعر الأساسي للنفط هو العامل الأكبر الذي يحرك أسعار البنزين وهناك عامل موسمي، حيث تنخفض أسعار البنزين كل عام تقريبا بين أغسطس ونوفمبر.

وذكر أن العامل الرئيس هو أن هذا التحول الموسمي يحدث بعد موسم القيادة الصيفي المرتفع الطلب، ما يؤدي إلى مواءمة زيادة الإمدادات وانخفاض تكاليف الإنتاج مع انخفاض الطلب، حيث يؤدي هذا الالتقاء دائما تقريبا إلى انخفاض أسعار البنزين خلال فصل الخريف ما يفيد المستهلكين.

بدوره، يقول ماركوس كروج كبير محللي شركة أيه كنترول لأبحاث النفط والغاز إن أسعار النفط الخام استمرت في التقلب مع ميل إلى تراجع في وقت سابق بما يصل إلى 2 في المائة بفعل بيانات أظهرت ارتفاع أرباح الشركات الصناعية الصينية بوتيرة أبطأ بكثير في أكتوبر الماضي، ما يسلط الضوء على الأخطار التي تهدد النمو في أكبر مستورد للخام في العالم.

وأضاف أنه من ناحية العرض تسببت عاصفة البحر الأسود في انقطاع الإمدادات عن نصف مليون شخص في شبه جزيرة القرم، وتسببت في احتجاز شحنات النفط الخام، كما شهدت كازاخستان - التي تعتمد في الجزء الأكبر من صادراتها من النفط الخام المنقولة بحرا- انخفاضا في إنتاج النفط بنسبة 15 في المائة -وفقا لوزارة الطاقة في البلاد-.

من جهتها، تقول جوليرا رازيفا كبير محللي المركز الاستراتيجي للطاقة في أذربيجان، إن أسعار النفط في حالة ترقب المستثمرين لاحتمالات قيام «أوبك» وحلفائها بتعميق تخفيضات الإنتاج في اجتماع الغد، لافتة إلى الدور البارز والمحوري للسعودية في حث المنتجين الآخرين في تحالف «أوبك +» على خفض حصصهم من إنتاج النفط.

وأشارت إلى قيام صناديق التحوط والمتداولين بتخفيض موقفهم الصعودي بشأن النفط بشكل كبير قبل اجتماع «أوبك +»، حيث تم تخفيض الرهانات الصعودية مع خفض صافي مراكز الشراء، لافتة إلى توقعات مجموعة أوراسيا بإجراء تخفيضات إضافية تصل إلى مليون برميل يوميا، إضافة إلى التخفيضات الطوعية بالحجم نفسه.

وفيما يخص الأسعار، ارتفعت أسعار النفط أمس، بدعم من احتمال تمديد «أوبك +» خفض الإمدادات أو تعزيزه مع تقليص قازاخستان إنتاجها بسبب عاصفة، ما صعد بسعر خام برنت القياسي فوق 80 دولارا للبرميل.

وبحلول الساعة 11:31 بتوقيت جرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 79 سنتا، أي 0.7 في المائة إلى 80.77 دولار للبرميل، أما العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي فارتفعت 76 سنتا، أي 1 في المائة إلى 75.62 دولار للبرميل.

وقال تاماس فارجا من شركة بي.في.إم للوساطة في النفط، في إشارة إلى اجتماع «أوبك +» «ما لم تحدث أي مفاجأة، يرجح أن ينظر إلى الانخفاض في الآونة الأخيرة في الأسعار بوصفه فرصة شراء، خاصة إذا تم الاتفاق على مزيد من الخفض».

من جانب آخر، تراجعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 82.75 دولار للبرميل الإثنين مقابل 84.16 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول تراجع عقب ارتفاع سابق، وإن السلة خسرت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 84.44 دولار للبرميل.

13.5 تريليون دولار استثمارات مطلوبة للانتقال إلى مستقبل خال من الكربون بحلول 2050 الاقتصادية

أعلن المنتدى الاقتصادي العالمي الحاجة لاستثمارات قيمتها 13.5 تريليون دولار بحلول 2050، للانتقال إلى مستقبل أكثر استدامة وخال من الكربون، ولا سيما في قطاعات الإنتاج والطاقة والنقل.

ووفقا لتقرير أصدره المنتدى بالتعاون مع متتبع انبعاثات الصناعة الذي يرصد انبعاثات ثماني صناعات تنتج نحو 40 في المائة من الغازات الدفيئة العالمية، وهي صناعات الصلب والأسمنت والألمنيوم والأمونيا والمواد الكيماوية الأخرى، فإن هناك حاجة ملحة لتوسيع نطاق الطاقة النظيفة والهيدروجين النظيف واحتجاز انبعاثات الكربون حول التجمعات الصناعية.

وأوضح التقرير أن الاستثمارات المطلوبة البالغة 13.5 تريليون دولار، تمثل متوسط تكاليف توليد الطاقة النظيفة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح البحرية والبرية والطاقة النووية والحرارية الأرضية ونقل الهيدروجين النظيف، فضلا عن تكاليف التخزين.

وخلص التقرير إلى الحاجة الملحة إلى إيجاد بيئة تمكينية قوية، بما في ذلك التكنولوجيات منخفضة الانبعاثات والبنية التحتية، والطلب على المنتجات والاستثمارات الخضراء، إضافة إلى زيادة النفقات الرأسمالية لإزالة الكربون وبناء البنية التحتية للطاقة النظيفة، مشيرا إلى أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص لنجاح التحول في مجال الطاقة، حيث إن التكنولوجيا يمكن أن تكون عامل تمكين رئيسا في إدارة الوصول الموثوق والميسور التكلفة إلى الطاقة النظيفة وإزالة الكربون.

وأشار إلى أن التطورات السياسية الأخيرة يمكن أن تدفع التحول الصناعي في الاتجاه الصحيح، وفي حين تعمل بعض الاقتصادات المتقدمة على سن تشريعات وتدابير سياسية واسعة النطاق نحو هذا التحول، فإن الاقتصادات الناشئة التي ستمثل حصة أكبر من الطلب المستقبلي على المنتجات الصناعية والنقل ستحتاج إلى المساعدة في الوصول إلى التكنولوجيات والحلول منخفضة الانبعاثات.

ودعا التقرير القطاعات الصناعية إلى التركيز على خمسة مجالات، أولها إعطاء الأولوية لتكنولوجيا الطاقة النظيفة في معظم القطاعات، وتوسيع نطاق احتجاز وتخزين الكربون، وتحسين التكنولوجيا لتقليل تكاليف تطوير الهيدروجين النظيف، وتعزيز البنية التحتية المشاركة مثل التجمعات والمراكز الصناعية.

وذلك علاوة على إنشاء إطار موحد للمنتجات منخفضة الانبعاثات، وتقييم بصمة الكربون بطريقة قابلة للتدقيق وتحسين الشفافية للمستهلك، والتوافق بين المتطلبات العالمية لخفض الانبعاثات مع السياسات، التي تناسب كل بلد على حدة، وتعزيز شفافية السوق لزيادة وضوح كثافة الانبعاثات، وتحسين الشفافية فيما يتعلق بالبدائل منخفضة الانبعاثات.

«أوبك» تتهم «الطاقة الدولية» بالتشهير بصناعة الوقود الأحفوري

عكاظ

اتهم الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) هيثم الغيص، أمس، وكالة الطاقة الدولية بتشويه سمعة صناعة النفط والغاز، في أحدث خلاف بين المجموعتين بشأن سياسة المناخ.

وقال الغيص في بيان: «هذا يمثل إطاراً ضيقاً للغاية للتحديات التي نواجهها، وربما يقلل من قضايا مثل أمن الطاقة والحصول عليها والقدرة على تحمل تكاليفها، كما أنه يشوه سمعة الصناعة ظلماً؛ باعتبارها وراء أزمة المناخ».

وأضاف: «(أوبك) ستكون حاضرة في محادثات المناخ، ومن المؤسف أن تصف وكالة الطاقة الدولية تقنيات؛ مثل استخدام احتجاز الكربون وتخزينه، بأنها وهم، كما اعتبرتها تقارير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة جزءاً من الحل».

وذكر بقوله: «الحقيقة التي يجب أن تقال بسيطة وواضحة لمن يرغب في رؤيتها، وهي أن تحديات الطاقة التي تواجهنا هائلة ومعقدة، ولا يمكن أن تقتصر على سؤال إجابته ثنائية فقط (صحيح أو خاطئ.. جيد أو سيئ)».

تركيا وروسيا إلى مناقشة خريطة طريق إنشاء مركز لنقل الغاز لأوروبا

أنقرة: سعيد عبد الرازق

الشرق الأوسط

كشف مسؤول في قطاع الطاقة في تركيا أن وفداً سيزور سان بطرسبرغ في النصف الأول من ديسمبر (كانون الأول) المقبل لبحث تفاصيل خريطة الطريق الخاصة بإنشاء مركز الغاز الطبيعي الروسي في غرب تركيا.

ونقلت وسائل إعلام تركية عن المسؤول، دون ذكر اسمه، قوله، إن التنسيق مع الجانب الروسي مستمر.

وفي السياق ذاته، ذكرت صحيفة «صباح»، القريبة من الحكومة التركية، أن مركز الغاز الروسي سيبدأ العمل في تراقيا غرب تركيا في العام 2024.

وجاءت تصريحات المسؤول التركي بشأن زيارة الوفد إلى سان بطرسبرغ، غداة تصريحات لنائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك، أدلى بها السبت عقب اجتماع اللجنة الاقتصادية والتجارية التركية - الروسية المشتركة في أنقرة، والتي أكد فيها أنه من المنتظر أن يتوصل البلدان إلى اتفاق بشأن إنشاء مركز للغاز الطبيعي في تركيا في المستقبل القريب، بناء على اتفاق سابق بين رئيسي البلدين رجب طيب إردوغان وفلاديمير بوتين.

وذكر أن شركة «غازبروم» الروسية وشركة خطوط أنابيب البترول التركية (بوتاش) تتعاونان بشكل وثيق وتناقشان خريطة طريق المشروع، معرباً عن ثقته بأنه سيتم التوصل إلى اتفاقات بشأن التنفيذ العملي لهذا المشروع في المستقبل القريب. ولفت إلى أن وفدا تركيا سيزور سان بطرسبرغ لهذا الغرض.

واقترح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في 12 أكتوبر (تشرين الأول) العام الماضي، خلال منتدى أسبوع الطاقة الروسي، إنشاء مركز الغاز الروسي في تركيا، قائلاً إنه سيصبح أكبر مركز إمداد للغاز لأوروبا في تركيا.

ورحب الرئيس رجب طيب إردوغان بهذا الاقتراح، وقال في اليوم التالي إنه أمر وزارة الطاقة بالعمل على إنشاء مركز للغاز الطبيعي في تركيا. وقوبل المقترح برد فعل أوروبي سلبي في ظل التوجه إلى تقليص اعتماد أوروبا على موارد الطاقة الروسية.

وكانت روسيا تتيح ما يقرب من 40 في المائة من إمدادات أوروبا من الغاز قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا في 24 فبراير (شباط) العام الماضي، لكنها خفضت التدفق بشدة حتى قبل الانفجارات، وألقت باللوم على مشكلات فنية قالت إنها كانت نتيجة للعقوبات الغربية. ورفضت الحكومات الأوروبية التفسير الروسي، واتهمت موسكو باستغلال الطاقة سلاحاً سياسياً.

مسار متعرج وتعقيدات

ويبدو أن هناك الكثير من التعقيدات التي تحيط بإنشاء مركز الغاز الروسي، الذي حدد إردوغان منطقة تراقيا في غرب تركيا لتكون مقراً له. وقال المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، في مارس (آذار) الماضي، إنه من الواضح أن مشروع مركز تصدير الغاز معقد للغاية، وبالطبع لا يمكن تنفيذه دون حدوث بعض التأخيرات بالنسبة للوقت، بالإضافة إلى مشكلات أخرى ذات طبيعة فنية.

وأضاف بيسكوف «مثل هذه الحالات لا مفر منها، ولكننا سنواصل تنفيذ المشروع والتعاون مع الشركاء الأتراك».

وغيّرت روسيا طرحها حوله واقترحت أن ينفذ من خلال «منصة إلكترونية» لتداول الغاز، مرجعة ذلك بالأساس إلى وقوع تركيا على حزام نشط للزلازل، وارتفاع تكلفة إنشاء مركز للغاز الطبيعي والبنية التحتية الداعمة له، مثل خطوط أنابيب، فضلاً عن التقلبات في العلاقات السياسية أحيانا بين البلدين.

وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في 29 يوليو (تموز) الماضي، إن إنشاء مركز للغاز في تركيا لا يزال على جدول الأعمال، لكنه أوضح أنه لن يكون على هيئة منشآت ضخمة لتخزين الغاز على الأراضي التركية، ولكنه منصة تجارة إلكترونية لتنظيم التداولات التجارية، لافتاً إلى أن الجانب التركي يدرك ذلك الأمر.

وعزز من المقاربة الروسية الجديدة توقف إمدادات الغاز إلى 11 ولاية تركية في جنوب وشرق البلاد ضربها زلزالان مدمران في 6 فبراير (شباط) الماضي وأثرا على خط كيليس للغاز الطبيعي.

كما أن الولايات التي ضربها الزلزال بها نحو 150 منشأة صناعية كبرى، العدد الأكبر منها في غازي عنتاب، وغالبيتها مدرجة بقوائم أفضل الشركات الصناعية في تركيا.

وتوقع بنك «جي بي مورغان»، أن الأضرار المباشرة التي لحقت بالمنشآت في تركيا بسبب الزلزال قد تصل إلى 2.5 في المائة من نمو الناتج المحلي أو 25 مليار دولار.

وبحسب هذه المعطيات، سيكون سعر الغاز الروسي في مركز تخزين الغاز رخيصاً عند محاولة تسويقه لدول أخرى.

عقبات فنية وإدارية

وأكد خبراء أن إنشاء مركز للغاز الروسي في تركيا يتطلب استثمارات ضخمة قد تفوق قدرة البلدين اللذين يشهدان تراجعا لاقتصاديهما، لا سيما أن عملية إنشائه قد تستغرق سنوات عدة، فضلاً عن ضرورة إنشاء خطوط أنابيب جديدة لضخ إمدادات الغاز من تراقيا، في غرب تركيا، إلى بلغاريا المجاورة، ومنها إلى أوروبا، وهو ما يواجه بمنافسة من قبل اليونان التي دشنت في يوليو (تموز) 2022 خط أنابيب غاز جديداً مع بلغاريا لتزويدها بالغاز الطبيعي المسال الأميركي.

بالإضافة إلى ذلك، وقعت تركيا وبلغاريا اتفاقاً في يناير (كانون الثاني) الماضي، تستورد الأخيرة بموجبه ما يقرب من 1.5 مليار متر مكعب سنوياً لمدة 13 عاماً من محطات التصدير والمرافق التركية، بما يقلص من جدوى إنشاء خط أنابيب

بين البلدين.

وبرزت مسألة إدارة المركز، الذي سيصبح المكان الذي يتشكل فيه سعر الغاز وتحديد وجهته، كإحدى العقبات والنقاط الخلافية بين موسكو وأنقرة، فموسكو لا ترغب في تسليم السيطرة عليه بشكل كامل للجانب التركي.

وبرر خبراء الموقف الروسي بتفضيل موسكو تجنب التكهنات في المستقبل حول استخدام تركيا سيطرتها على المركز كورقة ضغط حال حدوث أي خلاف بينهما، لكنهم لم يستبعدوا في الوقت ذاته إمكانية التغلب على مشكلة الإدارة عبر تطبيق نموذج مشابه لما يجري العمل به في مشروع محطة أككويو النووية، التي تنفذها «روساتوم» الروسية في مرسين جنوب تركيا.

وربما كانت هذه الخلافات، هي الدافع وراء تصريح أدلى به وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي ألب أرسلان بيرقدار، في سبتمبر (أيلول) الماضي، شكك خلاله في فائدة إنشاء منصة في تركيا لتوزيع الغاز الروسي، بناء على اقتراح بوتين.

وقال بيرقدار «يبدو أن الجميع لا يدركون أن لدينا بالفعل موقعا لتبادل الغاز والكهرباء يعمل بشكل جيد كل يوم، فهل نحتاج حقا إلى منصة أخرى؟... نحن نبيع الغاز بالفعل إلى بلغاريا والمجر، تركيا بالفعل دولة عبور موثوقة للغاز».

فوائد محتملة

لكن بعد التصريحات الجديدة من الجانب الروسي عن وضع خريطة طريق لإنشاء المركز ومناقشتها قريبا مع الجانب التركي، برز الحديث عن العوائد المتوقعة من هذا المركز، وفي مقدمتها توفير بديل لإمداد جنوب وشرق أوروبا، بما في ذلك المجر واليونان والبوسنة والهرسك، ورومانيا وصربيا بالغاز الروسي.

وبالنسبة للجانب التركي، فسيحقق المركز العديد من الفوائد أهمها تطوير البنية التحتية وتوفير فرص عمل جديدة، وزيادة التعاون في قطاع الطاقة، ليس فقط مع روسيا، وإنما مع أذربيجان وإيران، فضلا عن أنه سيمنح تركيا أداة جديدة للضغط على الدول الغربية.

وبحسب خبير الطاقة في مركز المعلومات والتحليل الروسي (تيك)، ألكسندر فرولوف، فإن الكمية المقرر توريدها لمركز الغاز في البداية قد تكون عند مستوى 5 إلى 10 مليارات متر مكعب سنوياً، مشيرا إلى أن روسيا وتركيا تمتلكان القدرة اللازمة لنقل هذه الكمية، ويمكن ضخها عبر الاتحاد الأوروبي وصربيا أيضا.

وعد أنه من أجل استغلال ذلك بالكامل، يجب أن يزداد الطلب المنخفض حاليا على الوقود الأزرق في الاتحاد الأوروبي، وأن تكون هناك رغبة في توسيع البنية التحتية لنقل الغاز في أوروبا.

وأكد ضرورة قيام تركيا بالتفاوض حول عقود التوريد طويلة الأجل ودراسة إمكانيات تصدير الغاز إلى دول أخرى، من أجل ضمان إمدادات موثوقة من الغاز إلى تركيا.

بدوره، قال رئيس مركز أبحاث استراتيجيات وسياسات الطاقة في تركيا، أوغوزهان أكينار، إن المفاوضات الجارية بين تركيا وروسيا حول المركز ذات طبيعة تجارية سرية، وبالتالي لا يمكن الكشف عن بعض تفاصيلها.

وعبر عن اعتقاده بأن مركز الغاز الطبيعي يجب أن يخضع لآلية شراء وبيع ومعالجة الغاز الروسي كسلعة تجارية إلى جانب الغاز الذي اكتشفته تركيا في البحر الأسود، ومن خلال هذه الآلية، يمكن لكل الشركات التركية والأجنبية شراء وبيع الغاز.

النفط يرتفع ويعود لمستوى 80 دولاراً للبرميل قبيل اجتماع «أوبك بلس»

الشرق الأوسط

عادت أسعار النفط لمستويات دعم مهمة، حول 80 دولاراً للبرميل، بدعم من تراجع الدولار، وقبيل اجتماع «أوبك بلس» المقبل، وسط احتمالات زيادة تخفيضات الإنتاج أو تمديدها مع مخاوف من استمرار تجاوز العرض الطلب. وبينما سجّلت جلسة الثلاثاء، سلسلة خسائر استمرّت جلسات عدة، سجّلت العقود الآجلة لخام برنت ارتفاعاً بنسبة 1.01 في المائة إلى 80.75 دولار للبرميل، بحلول الساعة 10:41 بتوقيت غرينتش، كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.16 في المائة، إلى 75.70 دولار للبرميل.

وستعقد «أوبك بلس»، التي تضم منظمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك) وحلفاءها، اجتماعاً وزارياً عبر الإنترنت يوم الخميس؛ لمناقشة أهداف الإنتاج لعام 2024. وكان الاجتماع تأجل من يوم الأحد حتى الخميس. وأوضح الكرملين، في هذا الصدد، أنه لا توجد خطط لإجراء اتصالات بين الرئيس فلاديمير بوتين وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قبل الاجتماع.

يأتي الاجتماع وسط انخفاض في أسعار النفط؛ بسبب المخاوف من زيادة المعروض في السوق. وانخفض خام برنت بأكثر من 18 في المائة وهبط الخام الأميركي بأكثر من 21 في المائة من مستوياتهما المرتفعة في نهاية سبتمبر (أيلول).

وأدى الإنتاج القوي من الدول غير الأعضاء في «أوبك»، مثل الولايات المتحدة، لزيادة الضغوط على الأسعار. ودعّم تراجع الدولار، ارتفاع النفط، إذ سجّلت العملة الأميركية، أدنى مستوى في 3 أشهر مقابل مجموعة من العملات الأخرى خلال تعاملات الثلاثاء.

وتراجع الدولار يعطي زخماً للسلع المسعّرة به، إذ يجعلها أرخص. في الأثناء، أبقى «دويتشه بنك» على توقعاته لمتوسط سعر خام برنت في 2024 دون تغيير عند 90 دولاراً للبرميل، مشيراً إلى «مخاطر» لم يحددها تكتنف الاجتماع الوزاري لتحالف «أوبك بلس» المقبل. لكن البنك أضاف في تقرير بثّته وكالة «أنباء العالم العربي»، أنه منذ بداية الربع الأخير من العام حتى الآن، بلغ متوسط سعر خام برنت 86 دولاراً للبرميل، مما يشير إلى أن الأسعار ستتراجع لتستقر صوب أوائل نطاق 80 دولاراً للبرميل على مدى 2024.

وتوقع التقرير أن يلبي المنتجون من خارج «أوبك» أي زيادة في الطلب العالمي على الخام في 2024. وقال «دويتشه بنك» في تقريره إن التوازن بين العرض والطلب في العام المقبل سيتخذ منحى أقل إيجابية مع تخمة في العرض تبلغ 500 ألف برميل يومياً بافتراض عدم وجود تغيير في امتثال «أوبك» لمستويات الإنتاج المستهدفة على الأقل في النصف الأول من العام. وأضاف أنه بموجب هذا التوازن، فإنه يتوقع استمرار نمو إمدادات الولايات المتحدة بواقع 450 ألف برميل يومياً، ومن البرازيل بواقع 280 ألف برميل يومياً، ومن كندا بواقع 170 ألف برميل يومياً.

في الوقت ذاته فإن نمو الطلب العالمي عند 900 ألف برميل يومياً يبدو معقولاً بناء على انحسار النمو العالمي في الفترة بين 1991 و2022، لكن يميل الثقل في هذا الصدد صوب الصين التي تمثل حصة تبلغ ثلثي النمو العالمي. وقال «دويتشه بنك»، بخصوص توقعاته لسعر برنت، إن نزول سعر الخام عن نطاق 90 دولاراً للبرميل سيستمر حتى نهاية العام؛ بسبب عاملين رئيسيين أولهما أن التوازن بين العرض والطلب في الربع الأخير من العام يعاني من نقص أقل في الإمدادات عن المتوقع في السابق، وذلك بواقع 300 ألف برميل يومياً بدلا من التقدير السابق البالغ مليون برميل يومياً، مضيفاً أن إنتاج النفط الأميركي يفوق التوقعات، وأن الطلب الصيني الظاهري يعتريه الضعف منذ الربع الثالث. وأضاف، أن العامل الثاني هو أن إجمالي مخزون السوائل النفطية لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لم ينخفض مثلما كان متوقعاً في الربع الثالث، مما يشير إلى أن أسواق النفط كانت أقرب إلى التوازن منها إلى نقص المعروض. وذكر التقرير أن الربع الأول من 2024 سيعاني من انخفاض موسمي في الطلب؛ بسبب انخفاض الطلب على بناء المخزونات قبل الشتاء في الربع الحالي. وأن ذلك يعني أنه ما من مجال أمام «أوبك بلس» للتراجع عن التزامها بمستويات الإمداد الحالية، بما يشمل الخفض الطوعي الذي تنفذه السعودية بواقع مليون برميل يومياً.

ألمانيا تؤكد الإنهاء المبكر لإجراءات كبح أسعار الطاقة بداية العام المقبل

الشرق الأوسط

أكد المستشار الألماني أولاف شولتس، يوم الثلاثاء، إمكانية الإنهاء المبكر للإجراءات الحكومية الرامية إلى كبح أسعار الطاقة مع بداية العام المقبل. وأوضح السياسي المنتمي إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي، خلال إلقائه بيان الحكومة عن أزمة الموازنة، أن سبب ذلك هو أن أسعار الكهرباء والغاز حالياً في متناول اليد في كل أنحاء ألمانيا، منوهاً إلى ارتفاع هذه الأسعار بشكل ملحوظ عما كانت عليه قبل الأزمة، و«لكنها في أغلب الأحوال أقل من الحدود القصوى لكابح الأسعار»، مشيراً إلى كونها أقل بشكل ملحوظ مقارنةً بأسعارها في الخريف والشتاء الماضيين.

ووفق «وكالة الأنباء الألمانية»، قال شولتس: «ملأنا خزانات الغاز لدينا بشكل جيد لدرجة تُغنينا عن الاحتراز لحدوث قفزات مفاجئة في الأسعار، الأمر المؤكد هو أنه في حال ارتفعت أسعار الطاقة مجدداً بشكل كبير على نحو غير متوقع، فإننا قادرون دائماً على التصدي لذلك خلال وقت قصير». وفي هذا الإطار، صرح وزير المالية الألماني كريستيان ليندنر، في ضوء الحكم الخاص بالموازنة الذي أصدرته المحكمة الدستورية الاتحادية، بأن صندوق الاستقرار الاقتصادي الذي يموّل كبح أسعار الطاقة سيغلق بحلول 31 ديسمبر (كانون الأول) المقبل، وهو ما يعني ضرورة إنهاء إجراءات كبح أسعار الطاقة بحلول نهاية العام.

ولا يزال هناك جدل حتى الآن داخل الحكومة الائتلافية حول ما إذا كان من الممكن تمويل إجراءات كبح أسعار الطاقة من الموازنة الأساسية العام المقبل.

كان البرلمان الألماني قد وافق البرلمان، في نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري، على تمديد إجراءات تحديد سقف لأسعار الغاز والكهرباء، التي كان من المقرر أن تنقضي، في نهاية ديسمبر 2023 حتى نهاية مارس (آذار) 2024.

من جانب آخر، تهدف المفوضية الأوروبية إلى تعزيز شبكة الكهرباء داخل الاتحاد الأوروبي خلال الأعوام المقبلة، وتوجيه استثمارات بالمليارات من خلال المشاريع ذات الأولوية المقترحة. وترى المفوضية أن استهلاك الكهرباء داخل التكتل سيرتفع بنسبة 60 في المائة بحلول عام 2030 حتى في ظل تراجع استخدام الوقود الأحفوري. وقالت مفوضة الطاقة بالاتحاد الأوروبي، كادري سيمسون، إن «أوروبا لن تضمن أمن الطاقة لديها وتحقق طموحاتها الخاصة بالمناخ، إلا في حال توسعت البنية التحتية للطاقة لدينا وتطورت لتكون مناسبة لنظام طاقة خالٍ من الكربون». وتدعو المفوضية من خلال خطة العمل الجديدة، دول الاتحاد الأوروبي إلى تبسيط الجهود وتسهيل الاستثمارات بالمليارات في شبكة الكهرباء، من أجل تعزيز القدرات من خلال أكبر قدر ممكن من الكفاءة والسرعة. وذكرت المفوضية أن شبكة اليوم غير صالحة لتلبية الطلبات المتوقعة، في ظل عدم كفاية قدرة النقل عبر الحدود، والبنية التحتية المتهالكة في شبكة التوزيع.

ما علاقة أوروبا باستئناف تصدير الغاز الإسرائيلي لمصر؟

إنجي مجدي

اندبندنت

عقب هجوم السابع من أكتوبر (تشرين الأول) الذي شنته حركة «حماس» ضد إسرائيل، أعلن وزير الطاقة الإسرائيلي يسرائيل كاتس تعليق صادرات الغاز الطبيعي من إسرائيل عبر خط أنابيب لمصر واستخدام خط بديل عبر الأردن بزعم وجود مخاوف أمنية، بينما جرى تفسير الأمر آنذاك من قبل المراقبين في القاهرة وواشنطن بأنه مؤشر على توتر في العلاقة بين القاهرة وتل أبيب يتعلق بالحرب في غزة ومحاولات الإسرائيليين دفع سكان القطاع إلى سيناء، وهو ما برز في تصريحات الجانبين.

وبينما تواصل مصر من خلال كبار مسؤوليها، بما في ذلك الرئيس عبدالفتاح السيسي ووزراء حكومته، تأكيد رفض توطين الفلسطينيين في سيناء وتفريغ قطاع غزة من مواطنيه وإدانة العدوان الإسرائيلي، فإنه بعد نحو شهر على قرار تعليق تصدير الغاز جرى الإعلان عن استئناف الصادرات لمصر مطلع نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري، بل واستعادة مستويات تصدير ما قبل الحرب، مما يدفع بتساؤلات جديدة في شأن القرار الإسرائيلي.

بالعودة إلى أكتوبر الماضي، فإنه بعد أسبوع من قرار تعليق تصدير الغاز لمصر أفادت وسائل إعلام أوروبية ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا. وذكر موقع «يورونيوز» أن سعر الغاز الطبيعي الأوروبي الهولندي TTF ارتفع بنسبة 41 في المئة ليصل إلى أعلى مستوى له منذ ثمانية أشهر عند 56 يورو (61.35 دولار) لكل ميغاوات/ ساعة. وارتفع السعر بأكثر من 50 في المئة خلال شهر واحد، وإن ظل أقل من نصف السعر الذي كان عليه قبل عام واحد.

وذكر الموقع الأوروبي أن أسعار الغاز الطبيعي الأوروبية في حال متقلبة بسبب المخاوف المتزايدة في شأن إذا ما سيكون هناك ما يكفي من العرض أم لا بعد أن ألقت الأزمة في إسرائيل وغزة بظلالها على توقعات السوق إثر وقف شركة النفط الأميركية العملاقة «شيفرون» الإنتاج في حقل «تمار» البحري للغاز الطبيعي بالقرب من الساحل الشمالي لإسرائيل، مع اشتداد الصراع.

يعتقد أن حقل «تمار» يحتوي على أكثر من 300 مليار متر مكعب من الغاز، وهو ما يعادل واردات أوروبا السنوية من الغاز الطبيعي. ويوفر الحقل 70 في المئة من حاجات إسرائيل من الطاقة، بحسب شركة «شيفرون». ومن ثم كان إغلاقه سبباً في انخفاض صادرات الغاز الإسرائيلي إلى مصر، التي توفر نفسها لتصدير الغاز إلى السوق الأوروبية من خلال تسييله أولاً في منشآت تسييل الغاز بإدكو.

وكان من المتوقع قبل الحرب أن تبلغ صادرات مصر من الغاز هذا العام 7.5 مليون طن، معظمها متجهة إلى أوروبا وتركيا. كما صدّرت مصر 80 في المئة من شحناتها من الغاز المسال إلى أوروبا العام الماضي مع ارتفاع الطلب، بعد قيام روسيا بتخفيض إمدادات الغاز عبر الأنابيب إلى القارة.

استئناف تصدير الغاز لأوروبا

تعتمد أوروبا على الغاز الطبيعي المسال لتجاوز الأشهر الأكثر برودة، وبينما بدأ فصل الشتاء في أوروبا حيث تتزايد حاجة الأوروبيين للغاز من أجل التدفئة، فإن قرار استئناف ضخ الغاز الإسرائيلي لمصر ربما يتعلق جزئياً بضغوط أوروبية على إسرائيل.

وقد أفاد مصدر مطلع لشبكة «بلومبيرغ» الأميركية، الأربعاء الماضي، أن سفينة «آدم» للغاز الطبيعي المسال وصلت إلى مصنع «إدكو» في مصر مما يمثل بداية لعودة الشحنات الخارجية. وقال المصدر إن مصر تعمل على تحديد كمية الغاز المبرد التي قد تكون قادرة على تصديرها هذا الشتاء.

يتفق مراقبون تحدثوا لـ«اندبندنت عربية»، على أنه رغم تزايد أهمية مصر وإسرائيل كشريكين استراتيجيين لأمن الطاقة الأوروبي، لا سيما بعد الحرب الأوكرانية والعقوبات اللاحقة ضد روسيا، فإن دور غاز شرق المتوسط داخل الأسواق الأوروبية يظل متواضعاً إلى حد ما، من حيث الحجم مقارنة بمخزوناتها والموردين الآخرين.

وتوضح محللة الاستخبارات والأمن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والباحثة لدى جامعة «باري» في إيطاليا روبرتا لا فورتيزا، أنه في ما يتعلق بصادرات الغاز عام 2022، كانت الدول المصدرة الرئيسة هي قطر والجزائر وإيران وعمان بمقدار 136.3 مليار متر مكعب و38.4 مليار متر مكعب و17.7 مليار متر مكعب و11 مليار متر مكعب على التوالي، ثم أخيراً مصر بمقدار 8.9 مليار متر مكعب. كما تظل مخزونات الغاز في أوروبا قريبة من طاقتها الكاملة.

وتضيف الباحثة الإيطالية أنه في الوقت الحاضر لا يبدو أن الحرب بين إسرائيل و«حماس» كان لها تأثير خاص على صادرات الغاز لأوروبا، ومع ذلك، فإن هذا السيناريو يمكن أن يتغير على المدى المتوسط، خصوصاً إذا استمر الصراع فترة طويلة، أو ربما اتسع ليشمل جهات فاعلة إقليمية جديدة.

وتشير إلى أن الصراع الدائر بين إسرائيل و«حماس»، تماماً كما حدث مع الصراع في أوكرانيا، جعل أوروبا تدرك مرة أخرى الأهمية الحيوية لعدم ربط أمن الطاقة الخاص بها بشريك واحد، وقبل كل شيء، أكد مرة أخرى على العلاقة التي لا تنفصل بين إمدادات الطاقة والديناميات الجيوسياسية.

من جانبه، يرى مدير وحدة الشؤون الدولية والطاقة لدى مركز «الأهرام» للدراسات السياسية أحمد قنديل، أن قرار وقف تصدير الغاز لم يكن سياسياً وإنما قررت شركة «شيفرون» غلق خط «تمار» لأسباب أمنية تحسباً لاستهداف الحقل من جانب «حماس» أو الميليشيات المسلحة في المنطقة.

وأضاف أن مصر كانت تلعب دوراً مهماً في تصدير الغاز المسال من إسرائيل لأوروبا أو تصدير الفائض من إنتاجها للقارة، لكن توقف التصدير منذ يوليو (تموز) الماضي بسبب زيادة الاستهلاك المحلي خلال أشهر الصيف، لذا لم يتوافر فائض للتصدير، وعندما توقف أيضاً ضخ الغاز الإسرائيلي لمصر أثر ذلك بدوره في الصادرات لأوروبا.

ويعتقد قنديل أن النسبة التي تمثلها صادرات مصر وإسرائيل من الغاز بالنسبة إلى حاجات أوروبا ليست مؤثرة بقدر كبير إذ إنها «لا تتجاوز خمسة في المئة».

تنويع مصادر الإمداد

في حين يتفق المراقبون على أنه لم يكن للأزمة في الشرق الأوسط حتى الآن تأثير كبير بشكل خاص على الإمدادات في أوروبا، فإنهم أكدوا أهمية غاز شرق المتوسط للأوروبيين. وتقول لا فورتيزا إنه بعد بداية الحرب في أوكرانيا أدت الحاجة الأوروبية إلى تنويع مصادر الإمداد، حيث عادت منطقة شرق البحر المتوسط إلى دائرة الضوء، الأمر الذي يمكن أن يسهم في زيادة أمن الطاقة الأوروبي، وتوفير كميات غاز بديلة لتلك الآتية من روسيا.

وتنص خطة REPowerUE (مقترح أوروبي لإنهاء الاعتماد على النفط الروسي بحلول 2030) على زيادة واردات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة وقطر ومصر، وإلى حد أكثر محدودية، من خطوط الأنابيب مثل تلك الموجودة في النرويج وأذربيجان والجزائر.

وتضيف لا فورتيزا أن منطقة البحر المتوسط تمثل واحدة من أكثر المناطق الواعدة لهندسة أمن الطاقة الأوروبية، حيث إنها تقدم عديداً من الجوانب الإيجابية مثل البنية التحتية القائمة للتصدير والعلاقات السياسية طويلة الأمد والقرب الجغرافي واحتياطيات الغاز الوفيرة.

ووقعت مصر وإسرائيل والاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم ثلاثية في يونيو (حزيران) عام 2022، التزمت بموجبها تل أبيب ببيع الغاز من حقلي «ليفياثان» و«تمار» البحريين إلى الاتحاد الأوروبي عبر محطات التسييل المصرية.

قوة الغاز

يقول المراقبون إن الغاز أصبح قوة رئيسة للتعاون بين الدول فضلاً عن المنافسة. ولا تزال هذه الديناميكيات تتكشف مع ظهور عديد من التطورات الدبلوماسية والاقتصادية المهمة التي أثرت في الدول الساحلية في الأشهر والأسابيع القليلة الماضية. على سبيل المثال، عززت الجغرافيا الاقتصادية للغاز التحالف الجيوسياسي الناشئ بالفعل بين اليونان وقبرص وإسرائيل ومصر ودول الخليج، كما أنها مكنت من إجراء المفاوضات والاتفاقات بين الأطراف المتحاربة في لبنان وغزة.

ووفق الاقتصادي المتخصص بالشرق الأوسط لدى وحدة الأبحاث الاقتصادية ببنك «بي أن بي باريبا» باسكال ديفيو، فإن مصر لا تزال تهيمن على قطاع الغاز في المنطقة، لما تحوزه من احتياطيات كبيرة وبنية تحتية للتصدير، لكن الإنتاج الإسرائيلي يؤثر بشكل متزايد على صادرات المنطقة.

ويشير ديفيو إلى أن مصر وإسرائيل هما أكبر منتجين للغاز الطبيعي في شرق المتوسط. إذ تمتلك مصر أكبر احتياطي (2.13 تريليون متر مكعب)، بفضل اكتشاف حقل غاز «ظهر» في العقد الأول من القرن الـ21. وتتوزع احتياطيات إسرائيل البالغة (0.59 تريليون متر مكعب) بين حقول بحرية عدة. وتوجد احتياطيات أخرى أقل أهمية نسبياً في المياه

الإقليمية القبرصية (0.11 تريليون متر مكعب)، وفي المياه الإقليمية اللبنانية حيث يجري تقدير الاحتياطيات هناك بعد إبرام اتفاقية ترسيم الحدود مع إسرائيل في أكتوبر 2022.

وعلى رغم تواضعها عالمياً، حيث تبلغ نحو 3.5 في المئة من احتياطيات الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأقل من اثنين في المئة من احتياطيات العالم، فإن استغلال هذه الاحتياطيات له آثار كبيرة على الاقتصاد المصري من حيث توفير العملات الأجنبية، والاقتصاد الإسرائيلي من حيث استقلال الطاقة.

توقعات بخفض «أرامكو السعودية» أسعار النفط إلى آسيا

اقتصاد الشرق

يُتوقع خفض أرامكو السعودية سعر خامها النفطي الرئيسي إلى آسيا للمرة الأولى منذ يونيو الماضي، إذ يؤدي تدفق البراميل الأرخص ثمناً من أميركا وأوروبا إلى احتدام المنافسة في أكبر منطقة مستوردة للنفط في العالم.

وفقاً لمتوسط التقديرات في استطلاع أجرته بلومبرغ لـ6 شركات تكرير وتداول، يُتوقع خفض الشركة السعودية المملوكة للدولة سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف بنحو 1.05 دولار للبرميل لعقود يناير مقارنة بالشهر السابق. وسيكون هذا أكبر انخفاض منذ فبراير.

تراجعت أسواق النفط الفعلية في آسيا خلال الشهر الماضي، وانخفض سعر خام برنت الذي ينظر له كمعيار عالمي بنحو 15% مقارنة بالسعر المرتفع الذي بلغه في أواخر سبتمبر، وبالتالي يصعُب على السعودية الإبقاء على مستويات أسعار النفط الحالية.

على الجانب الآخر، زادت الإمدادات من الولايات المتحدة وغيانا وبحر الشمال، مما يسلط الضوء على أن استراتيجية المملكة المتمثلة في تقييد الإنتاج تعرضها لخطر فقدان جزء من حصتها في السوق.

سعر النفط عرضة للانخفاض

بسبب قيود العرض من منتجي «أوبك+»، يبدو شراء النفط من خارج الشرق الأوسط أكثر جاذبية الآن بالنسبة للمشترين الآسيويين في ظل ارتفاع أسعار خام دبي، الذي يعد مقياساً أساسياً لتسعير معظم خامات الخليج العربي. وأصبح خاما دبي وبرنت الآن قريبين من مستوى التعادل، حسبما تظهر بيانات شركة «بي في إم أويل أسوشيتس» (PVM Oil Associates)، وهو وضع غير معتاد، حيث يكون خام برنت عموماً أعلى سعراً في الغالب. فيما يقل سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي حالياً بنحو 5 دولارات للبرميل عن نظيره الشرق أوسطي (برنت).

تنوعت التوقعات في الاستطلاع بين تقدير انخفاضات بنحو 75 سنتاً إلى دولارين للبرميل، واستندت في الغالب إلى افتراض أن السعودية ستمدد تخفيضاتها أحادية الجانب في الإنتاج بمقدار مليون برميل يومياً إلى العام المقبل خلال اجتماع «أوبك+» المرتقب يوم الخميس. وعادةً ما تنشر «أرامكو» أسعار النفط الخام الرسمية لديها في الأيام الخمسة الأولى من الشهر.

«كوب 28».. أكبر حدث مناخي يستعد لمواجهة فوضى عالمية وحرارة قياسية

اقتصاد الشرق

يطير أكثر من 70 ألف شخص من سياسيين ودبلوماسيين ونشطاء وممثلي جهات تمويل وقادة أعمال إلى دبي للحديث عن سبل توقيف انزلاق العالم صوب كارثة بيئية.

لم تكن هناك حاجة لإحراز تقدم أشد إلحاحاً من قبل كما هو الحال الآن، فمن شبه المؤكد أن 2023 ستكون السنة الأعلى حرارة في التاريخ، وما زالت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في تصاعد، كما أن وعود خفض التلوث لا تزال غير كافية للتخلص من مخاطر الاحترار غير القابل للتحكم. في هذه الأثناء، أضعف التضخم المتسارع وحالة عدم الاستقرار على مستوى العالم –ومن بينها حربي أوكرانيا وغزة- الجهود السياسية والاقتصادية المرتبطة بعملية تحول الطاقة.

حقائق مؤلمة

قالت راشيل كليتوس، مديرة السياسات في برنامج المناخ التابع لـ«اتحاد العلماء المعنيين» (Union of Concerned Scientists) في ولاية ماساتشوستس الأميركية: «هذه هي لحظة الحقيقة المؤلمة تماماً، بل والحزينة وسط تجمع قيادات العالم، رغم ذلك، توجد فرصة حقيقية بمجال المناخ لتحقيق بعض الانتصارات».

تقع مسؤولية تحقيق إنجاز خلال قمة المناخ «كوب 28 في الإمارات» على عاتق رئيسها سلطان الجابر. بالنسبة للكثيرين في مجتمع المناخ، فإن قيادته للمحادثات قد تأثرت سلباً بسبب منصبه باعتباره رئيساً تنفيذياً لشركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك)، إحدى كبرى شركات إنتاج النفط على مستوى العالم. يزعم تقرير الأسبوع الحالي أنه كان على استعداد لاستغلال منصبه في مؤتمر «كوب 28 في الإمارات» لتدعيم مصالح أدنوك.

من جهته، ذكر الجابر خلال تصريحات علنية أنه يرى في مؤتمر «كوب 28 في الإمارات» فرصة لاستمالة قطاع الوقود الأحفوري للتعامل مع الانبعاثات. من المنتظر أن يكون أحد الإعلانات البارزة صدور تعهد من قبل قطاع النفط والغاز العالمي بالقضاء على انبعاثات غاز الميثان، وهو من الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري بشدة، مع حلول 2030. في حين أن الاتفاق لن يكون له قوة إنفاذ قانونية، إلا أنها واحدة من بين علامات عديدة على إمكانية إحراز تقدم في الإمارات العربية المتحدة خلال ديسمبر المقبل.

أوضح عدنان أمين الرئيس التنفيذي لمؤتمر «كوب 28 في الإمارات» خلال مقابلة معه أن ما لا يقل عن 150 دولة و 25 شركة نفط وطنية ودولية وقعت التعهد. يستهدف أمين التخلص من 50% من انبعاثات الميثان وفقاً للتعهد.

أضاف أمين خلال حديثه عن آفاق قمة السنة الجارية: «تشارك شركات وبلدان مهمة للغاية، وإذا استطعنا فعلاً اقتحام مشكلة الميثان هنا، فإن ذلك سيحقق تخفيضات هائلة للانبعاثات ربما لأخطر الغازات المسببة للاحتباس الحراري».

هدف الانبعاثات

ربما كان التطور الأكثر إيجابية حتى الآن هو تحسن الأجواء الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين. اتفق أكبر بلدين من بين المتسببين في التلوث حول العالم في وقت سابق من الشهر الجاري على إصدار تعهدات أكثر توسعاً للحد من الانبعاثات، ودعم هدف مضاعفة الطاقة المتجددة 3 مرات. ويرجح حالياً على ما يبدو تضمين هذا الهدف بالوثيقة النهائية لمؤتمر «كوب 28 في الإمارات».

يمثل ذلك تجديداً للتعاون المناخي بين الخصمين الجيوسياسيين، ما يبشر بخروج القمة بنتائج إيجابية. ساعدت الاتفاقيات السابقة بين واشنطن وبكين خلال 2014 و2021 في تمهيد الطريق لاتفاقات تاريخية من خلال مؤتمرات القمم المناخية التابعة للأمم المتحدة السابقة (COPs).

علاوة على التوصل لاتفاق بشأن غاز الميثان وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، فإن المجالات المهمة الأخرى للمحادثات تتمثل في تعهد محتمل بالتخلص تدريجياً من الوقود الأحفوري، وإحراز تقدم في توفير سيولة مالية أكثر للأغراض المناخية لبلدان العالم النامي، وأول تقييم رسمي للتقدم الحاصل عالمياً على صعيد مكافحة التغير المناخي منذ إبرام اتفاقية باريس الموقعة خلال 2015.

الوقود الأحفوري

لا يدعو البيان الصيني الأميركي بطريقة صريحة للتخلص التدريجي من كافة أنواع الوقود الأحفوري، وهو المطلب الأساسي لمجموعة من البلدان الأوروبية وبلدان جزر المحيط الهادئ المعروفة بمسمى «تحالف الطموح العالي» (High Ambition Coalition). أخفقت جهود مشابهة لإدخال تلك الصياغة ضمن الاتفاق خلال قمة المناخ «كوب 27 في مصر» التي عقدت بمدينة شرم الشيخ السنة الماضية. من المحتمل أن يتحول ذلك لميدان صراع في دبي.

صرح مبعوث المناخ الصيني شيه تشنهوا، سبتمبر الماضي، بأن التخلص التدريجي نهائياً من كافة أنواع الوقود الأحفوري يعد هدفاً «غير واقعي». في هذه الأثناء، تدعو مجموعة متنامية من الأصوات تقودها البلدان النامية إلى فرض حزمة تدابير أوسع للطاقة تربط الهدف بالحصول على التمويل.

يسعى الدبلوماسيون لإيجاد صياغة أقل إثارة لحالة الاستقطاب، ما يبعث بإشارة بأن الأمور في اتجاهها الصحيح، بحسب مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأميركية.

قد تُخفف لهجة الاتفاق النهائي حول الوقود الأحفوري في نهاية المطاف عن طريق كلمات تدعو لعملية تحول «منظمة» أو «عادلة» أو «مسؤولة» واستخدام تكنولوجيات التقاط الكربون وتخزينه.

قال أمين: «خلال آخر قمتين للمناخ تابعتين للأمم المتحدة، كان يصعب الوصول لاتفاق بإجماع الآراء.. نحن منفتحون بشدة وداعمون تماماً لإيجاد حلول جديدة بشأن الصياغة التي تدعم القضية، وتعزز الطموح المتعلق بالوقود الأحفوري والتخفيض التدريجي المسؤول لاستخدامه».

التمويل المناخي

من المقرر أن يكون عنصر المال محورياً في مناقشات دبي. على الأرجح ستكون البلدان الغنية قد حققت هدفها الذي تأخر طويلاً لجمع 100 مليار دولار سنوياً لمساعدة الدول الفقيرة على التعامل مع أسوأ آثار للتغير المناخي ودفع ثمن الطاقة النظيفة. لكن هذا الرقم يمثل مجرد قطرة بالنسبة لحجم التمويل المطلوب الهائل. ستحتاج الدول النامية ما يصل إلى 2.4 تريليون دولار سنوياً مع حلول 2030 تقدمها مجموعة من الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص، بحسب أحدث التقديرات.

قال محمد أدو، مدير جمعية «تحول الكهرباء في إفريقيا» (Power Shift Africa): «كان إخفاق البلدان المتقدمة في توفير 100 مليار دولار بحسب التعهدات نقطة توتر لمدة طويلة، ومن المهم لعملية إعادة بناء الثقة بالنسبة لنا أن نرى فعلاً البلدان المتقدمة تشارك في تلك العملية وأن تقدم تقريراً شفافاً عن الوفاء بهذا الوعد».

خلال أول أيام القمة، من المنتظر أن تعلن حكومة الإمارات العربية المتحدة عن صندوق قيمته 25 مليار دولار لتحفيز استثمارات الطاقة النظيفة. علاوة على ذلك، سيصبح هناك جزء من التمويل بشروط ميسرة أقل من سعر السوق لمساعدة الدول النامية على زيادة الاستثمارات في الجهود المناخية. رغم ذلك، لم يُتفق على التفاصيل حتى الآن، بحسب أشخاص مطلعين على الموضوع.

قبيل أسابيع فقط من انعقاد القمة، اتفق مفاوضو المناخ على إطار عمل لإدارة صندوق يستهدف مساعدة البلدان الضعيفة على التعامل مع الخسائر والأضرار الناجمة عن الطقس المضطرب بصورة متنامية. ذكر ستيفن غيلبولت، وزير البيئة والتغير المناخي الكندي، أن الصندوق في طريقه لبدء صرف الأموال مع بداية السنة المقبلة.

صرح للصحفيين خلال موجز صحفي في 16 نوفمبر الجاري بأن إحراز تقدم على صعيد تأسيس هذا الصندوق «يقطع شوطاً طويلاً في المساعدة على توليد القوة الدافعة الضرورية التي سنحتاج لها لتحقيق نتيجة ناجحة في دبي».

مراجعة

تحتاج البلدان إلى مراجعة رسمية العام الجاري لتقييم مدى التقدم المحرز في بلوغ هدفها بالحفاظ على ارتفاع درجة حرارة الأرض عند 1.5 درجة مئوية، مقارنة بمستويات ما قبل عصر النهضة الصناعية، وذلك بموجب اتفاقية باريس الموقعة خلال 2015. يحتاج الأمر إلى وضع قواعد للجولة التالية من تعهدات تخفيض الانبعاثات التي يتوجب عليهم الوفاء بها حتى 2025.

ينص إجماع آراء العلماء على أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية ينبغي تقليصها للنصف مع حلول 2030، على أن تصل إلى صافي صفر منتصف القرن الحالي. يجب تخفيض إنتاج الفحم والنفط والغاز من 80% من حجم إمدادات الطاقة العالمية في الوقت الراهن إلى 20% فقط مع حلول 2050، بحسب خارطة طريق تحقيق هدف صافي صفر انبعاثات الخاصة بوكالة الطاقة الدولية.

قالت جينيفر مورغان، مبعوثة المناخ الألمانية: «إذا لم نخفض الانبعاثات العالمية للنصف خلال هذه الأعوام الستة، فسيصعُب

بشدة بلوغ هدف 1.5 درجة مئوية، وستصبح المتطلبات المتعلقة بصندوق الخسائر والأضرار هائلة، وستكون هناك مخاطر كثيرة».

تقدر الأمم المتحدة أن درجات الحرارة العالمية سترتفع بما يصل إلى 2.8 درجة مئوية مع حلول نهاية القرن الحالي، ما يعني أن تجاوز هدف 1.5 درجة مسألة حتمية بموجب التعهدات الحالية لتخفيض الانبعاثات. في حين أن المراجعة تمثل تدريباً تقنياً على نحو كبير، فإن ما ينتج عنها سيحدد مسار سياسة المناخ العالمية للمدة المتبقية من العقد الحالي.

اتفاقية باريس

ذكرت وزيرة التحول البيئي الإسبانية تيريزا ريبيرا أنه «ينبغي لمراجعة ما تم منذ اتفاقية باريس أن تكون واضحة وصريحة فيما يرتبط بمدى حاجتنا لتحديث تعهداتنا الوطنية». وأضافت أن مؤتمر «كوب 28 في الإمارات» سيفشل في حال لم تعط البلدان إشارة قوية للجماهير والمستثمرين بأنهم متوافقون وملتزمون بعملية تخفيض الانبعاثات.

اتفق أمين، الرئيس التنفيذي لمؤتمر «كوب 28 في الإمارات»، مع أن حقيقة أن مؤتمر السنة الجارية سيتضمن أكبر عملية مراجعة على الإطلاق، ما يمنح القمة أهمية أكبر.

تابع: «من المحتمل أن يوصف مؤتمر المناخ بأنه تاريخي لأنه أول مراجعة عالمية على الإطلاق للتقدم المحرز لتطبيق بنود اتفاقية باريس، ويحدونا الأمل في إضافة طموح وتطلعي للاتفاق».

ترقب للنتائج

إذا توصل الجابر لاتفاقات حول غاز الميثان ومصادر الطاقة المتجددة والصياغة المرتبطة بالوقود الأحفوري، يرجح أن تشكل قمة دبي مؤتمراً ناجحاً، ويؤكد وجهة نظره بأن التحالف الذي يناضل من أجل مواجهة التغيرات المناخية ينبغي له أن يكون واسعاً لأقصى حد.

لكن مع اتساع مؤتمرات قمة المناخ بدرجة كبيرة، وفي ظل جذب آلاف الأشخاص الذين لا يشاركون كثيراً أو لا ينخرطون بالعملية الدبلوماسية، يحتج آخرون بأنهم يخاطرون بأن يصبحوا عرضة للإحراج مع تضخم الأمور.

برز الاندماج بين قمة المناخ «كوب» والشركات قبل أيام فقط من انطلاقها. وأفاد تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» بأن فريق عمل الجابر يعتزم الضغط فيما يتعلق بقضايا النفط والغاز في أثناء اجتماعات المناخ مع الحكومات الأجنبية السنة الجارية، مستشهدة بمحاضر داخلية مسربة. (تقول رئاسة المؤتمر إن المحاضر غير صحيحة ولم تستخدم في تسجيل الاجتماعات).

أوضح روبرت ستافينز، أستاذ الطاقة والتنمية الاقتصادية بجامعة «هارفارد»، والذي يتابع العملية التي ترعاها الأمم المتحدة منذ إنشائها قبل 3 عقود: «ما سيحدث في دبي بالأساس هو معرض مناخ 2023 حيث أنه يشبه منتدى دافوس».

العملية الدبلوماسية

في حين كان لمؤتمرات المناخ الأممية السابقة، لا سيما باريس، تأثيرات حقيقية على أرض الواقع، لكن يمكن فصل العملية الدبلوماسية نفسها خارج نطاق التأثير على أرض الواقع.

تشتهر اجتماعات مؤتمرات قمة المناخ بالمشاجرات طوال الليل بين الدبلوماسيين والشخصيات البيروقراطية بمجال المناخ حول استخدام الفواصل وحروف الجر بلغة الصياغة. ذكر ديفيد فيكتور، أحد كبار الخبراء المتعاونين بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أن فرق التفاوض تخاطر بفقدان التركيز على القضايا الحقيقية العرضة للخطر عندما يهدرون الكثير من الوقت والجهد مثلاً في مناقشة الاختلافات الدقيقة بين التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري أو تخفيضه.

تابع «فيكتور»: «إنها أمور مثيرة للحماس بالنسبة للأشخاص في عالم الدبلوماسية، لكنها لا تمت بصلة للعالم الحقيقي بطريقة كبيرة».

يبرز الأثر السلبي للدبلوماسية على مؤتمرات المناخ –تعتمد قراراتها على الإجماع للتوصل لاتفاق- تماماً بواسطة النزاع الدائر حول مكان عقد قمة السنة المقبلة. تقليديا، تتناوب على الرئاسة مناطق العالم وسيكون لأوروبا الشرقية دور تنظيم مؤتمر «كوب 29».

الإجماع المستحيل

لكن التوصل إلى قرار بالإجماع بين كافة أعضاء المنطقة –من بينها روسيا وأوكرانيا- يبرهن على أنه عملية مستحيلة. تعهدت روسيا باستخدام حق النقض ضد إسناد التنظيم لأي عضو في الاتحاد الأوروبي، تاركة أذربيجان كمرشح محتمل، ويرجح أن ترفضها أرمينيا بسبب صراعهما حول إقليم ناغورنو كاراباخ. تتردد الإمارات والجابر بشدة في استضافة وتقلد رئاسة المؤتمر لثاني عام على التوالي، بحسب أشخاص على دراية بالموضوع.

في مناسبات مشابهة بالماضي، عُقدت مؤتمرات المناخ بمدينة بون في ألمانيا، حيث موطن مقر مكتب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي. لكن الحجم الآخذ بالتنامي لاجتماعات قمة المناخ اضطر الألمان لرفض استضافة مؤتمر «كوب» بطريقة مهذبة، حسبما يقول الأشخاص.

اختتمت راشيل كليتوس بقولها: «يجب أن يكون هذا أمراً بسيطاً، فالخلافات حول أمور هينة على هذا النحو تمثل مؤشراً على الصعوبات الجيوسياسية بالوقت الراهن، في حين أن الأمور البسيطة مثل استضافة مؤتمر قمة المناخ التابع للأمم المتحدة ينتهي بها الأمر إلى أن تصبح لعبة كرة قدم سياسية».

قبل كوب 28.. أبرز خطط شركات النفط الخليجية لخفض الانبعاثات

أحمد عمار

الطاقة

تمتلك كبرى شركات النفط الخليجية خططًا لخفض انبعاثات الكربون من عملياتها في التنقيب والإنتاج، تقودها أرامكو السعودية وأدنوك الإماراتية ومؤسسة البترول الكويتية.

وتعمل شركات النفط في منطقة الخليج العربي على خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن عملياتها النفطية من خلال تطبيق تقنيات مستدامة، مثل احتجاز الكربون وتخزينه والحصول على الكهرباء من المصادر المتجددة وتقليل انبعاثات غاز الميثان.

وتستعرض وحدة أبحاث الطاقة، مع اقتراب انعقاد قمة المناخ كوب 28 في دولة الإمارات (30 نوفمبر/تشرين الثاني 2023)-، أبرز مستهدفات وخطط شركات النفط الخليجية الكبرى لخفض انبعاثاتها الكربونية.

خطط أدنوك لخفض الانبعاثات

من أبرز خطط شركات النفط الخليجية لخفض الانبعاثات، تعتمد شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) على زيادة إنتاجها من النفط بحلول عام 2027 إلى 5 ملايين برميل يوميًا، من المكامن منخفضة الكربون، وسط العمل على خفض الانبعاثات من عمليات الشركة إلى أدنى حدّ.

ومع رصد أدنوك المبدئي نحو 55 مليار درهم (15 مليار دولار) لتعزيز الاستثمار في الحلول منخفضة الكربون، فإنها تستهدف خفض انبعاثات الكربون المتسببة في الاحتباس الحراري بنسبة 25% بحلول عام 2030.

وبحلول عام 2045، تسعى أدنوك إلى الوصول إلى الحياد الكربوني، اعتمادًا على تطبيق تقنيات كفاءة الطاقة في عمليات إنتاج النفط، والحدّ من حرق الغاز، والتقاط الكربون وتخزينه، وتعزيز استعمال الكهرباء المتجددة في عمليات الشركة.

وبالفعل، نجحت أدنوك منذ عام 2022 في توفير كامل احتياجاتها من الكهرباء عبر الطاقة الشمسية والنووية، ما أسهم في خفض انبعاثات الكربون بنحو 5.4 مليون طن، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

كما تستهدف الشركة التخلص من انبعاثات غاز الميثان بحلول عام 2030، ومضاعفة قدرة برنامج احتجاز الكربون وتخزينه واستعماله إلى 10 ملايين طن بحلول العام نفسه.

وكانت الشركة قد نجحت منذ عام 2016 في التشغيل التجاري لمنشأة «الريادة» لالتقاط الكربون وتخزينه، بطاقة تبلغ 800 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون.

وتنفّذ الشركة في الوقت الراهن مشروع «حبشان» الذي يأتي من بين الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لقدرته على التقاط نحو 1.5 مليون طن سنويًا من الكربون، وحقنها وتخزينها بشكل دائم في تكوينات جيولوجية عميقة.

وعند تشغيل المشروع، فإنه سيسهم في رفع قدرة أدنوك الإماراتية على التقاط الكربون إلى 3 أمثال، لتصل إلى 2.3 مليون طن سنويًا، وهو ما يعادل إزاحة أكثر من 500 ألف سيارة عاملة على البنزين عن الطريق سنويًا.

ومنذ مطلع العقد الأول من القرن الجاري (21)، تنفّذ أدنوك خطة تستهدف وقف حرق الغاز في جميع عملياتها، وهو يؤكده البنك الدولي بأن الإمارات -المستضيفة لكوب 28 هذا العام- واحدة من الدول التي لديها أقلّ أحجام وكثافة حرق للغاز بين الدول المنتجة للنفط والغاز.

وتوضح بيانات أدنوك أن انبعاثات غاز الميثان خلال العام الماضي (2022) كانت أقلّ بنسبة 6% عما كانت عليه في عام 2021.

خطة أرامكو السعودية لخفض الانبعاثات

تنفّذ كبرى شركات النفط الخليجية والعالمية، أرامكو السعودية، خططًا تستهدف خفض انبعاثات الكربون وحرق الغاز في الشعلات وكثافة انبعاثات غاز الميثان، بهدف الوصول إلى الحياد الكربوني في مرافقها بحلول عام 2050.

ويأتي ذلك مع تأكيد أرامكو أن انبعاثات الكربون للشركة تعدّ من بين الأدنى عالميًا، مع استهدافها زيادة الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة إلى 13 مليون برميل من النفط يوميًا بحلول عام 2027.

وبحلول عام 2035، تستهدف أرامكو خفض انبعاثات الاحتباس الحراري بكمية تصل إلى 52 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، والعمل على خفض كثافة الانبعاثات الكربونية الناجمة عن قطاع التنقيب والإنتاج بنسبة 15%.

وتتضمن خطة أرامكو إنشاء أحد أكبر المراكز عالميًا لاحتجاز الكربون وتخزينه بسعة تصل إلى 11 مليون طن متري سنويًا بحلول عام 2035، ما يشير إلى اهتمام شركات النفط الخليجية بهذه التقنية.

ويقع هذا المركز في مدينة الجبيل الصناعية، ومن المتوقع أن يقوم بدءًا من عام 2027 باستخلاص وتخزين نحو 9 ملايين طن من الكربون سنويًا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

كما تسعى إلى خفض كثافة انبعاثات غاز الميثان في قطاع التنقيب لـ0.05% بحلول عام 2025، والحدّ من حرق الغاز لمنع انبعاث مليون طن متري سنويًا من مكافئ الكربون بحلول عام 2035.

وشملت مستهدفات أرامكو -أيضًا- تنفيذ مشروعات طاقة متجددة لتلبية احتياجات الشركة من الكهرباء، ومن المتوقع لها أن تخفض انبعاثات الكربون بنحو 14 مليون طن سنويًا بحلول عام 2035.

وتخطط عملاقة النفط السعودية إلى توليد نحو 12 غيغاواط كهرباء من الطاقة الشمسية والرياح بحلول عام 2030، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة من خطط خفض الانبعاثات لكبرى شركات النفط الخليجية.

ومن المقرر بالتوازي مع الطاقة المتجددة، تطبيق تحسينات في كفاءة استهلاك الشركة من الطاقة، تعمل على تفادي انبعاثات الكربون بنحو 11 مليون طن متري سنويًا.

وبحلول عام 2030، تسعى أرامكو نحو إنتاج 11 مليون طن متري سنويًا من الأمونيا الزرقاء الناقلة للهيدروجين الأزرق للمساهمة في الحدّ من انبعاثات الكربون في القطاعات التي يصعب إزالتها منها.

ومن جهة أخرى، تشير أرامكو إلى أنها تعمل على توقيع اتفاقية مع شركة توبسو (Topsoe) تتضمن بناء محطة تجريبية للهيدروجين منخفض الكربون في معمل استخلاص سوائل الغاز الطبيعي بحقل الشيبة، بطاقة إنتاجية تصل إلى 6 أطنان من الهيدروجين يوميًا.

ومن المتوقع أن تستعمل المحطة التجريبية الكهرباء المولدة من المصادر المتجددة في التهذيب البخاري الكهربائي الخاص بالمواد الهيدروكربونية، بالإضافة إلى العمل على استخلاص وعزل ثاني أكسيد الكربون الناتج عن ذلك.

خطة مؤسسة البترول الكويتية لخفض الانبعاثات

استمرارًا لخطط شركات النفط الخليجية لخفض الانبعاثات، تستهدف إستراتيجية مؤسسة البترول الكويتية لعام 2050 استمرار إنتاج النفط بأقلّ كثافة من انبعاثات الكربون عالميًا، مع تأكيدها أنها من بين أقلّ الشركات المنتجة للنفط والغاز كثافة في الانبعاثات عالميًا.

وتسعى الشركة الكويتية إلى تحقيق الحياد الكربوني في نطاقات الغازات الدفيئة بحلول عام 2050، والاستثمار في مصادر الطاقة البديلة المبتكرة.

وبدءًا من عام 2025، تهدف الكويت إلى إنتاج الطاقة المتجددة واستعمالها في عمليات الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية، إلى جانب تخزين هذه الكهرباء المتجددة بحلول عام 2050.

ومن المقرر -أيضًا- العمل على رفع كفاءة الطاقة لشركات مؤسسة البترول الكويتية بحلول عام 2050، بنسبة تتراوح ما بين 8 و12%.

وبحلول عام 2030، تستهدف شركة نفط الكويت -تابعة لمؤسسة البترول الكويتية- الوصول إلى المعدل الصفري بحرق الغاز، ومن ثم تحقيقها بحلول 2040 في الشركات التابعة.

كما تضمنت الإستراتيجية بدء تطبيق تقنية التقاط الكربون وتخزينه لإعادة استعماله محليًا بحلول عام 2050، وفق ما اطّلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

يشار إلى أن إستراتيجية تحول الطاقة في الكويت تستهدف بناء أول مصنع تجريبي لإنتاج الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2040.

رسالة خاصة من أمين عام أوابك قبل قمة المناخ

الطاقة

وجّه أمين عام أوابك، المهندس جمال اللوغاني، رسالة حصرية عبر منصة الطاقة المتخصصة، بمناسبة قمة المناخ كوب 28، التي تستضيفها دولة الإمارات خلال المدة بين 30 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري و10 ديسمبر/كانون الأول المقبل (2023).

وتناول الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول «أوابك» جهود الدول العربية المنتجة والمصدّرة للنفط والغاز في خفض الانبعاثات، وتبنّيها مبادرات بيئية، لا سيما مبادرة «الشرق الأوسط الأخضر» التي أطلقتها المملكة العربية السعودية في عام (2021).

وأوضح أمين عام أوابك، في رسالته عبر منصة الطاقة، أن الدول العربية تملك كثيرًا من الإمكانات فيما يتعلق بإنتاج كل مصادر الطاقة، التي يحتاج إليها العالم، لافتًا إلى أن هذه الدول ستظل مصدرًا موثوقًا لإمدادات الطاقة.

بناء أنظمة طاقة مستدامة

أشار أمين عام أوابك إلى أن الدول المنتجة والمصدّرة للنفط والغاز تواجه تحديات مستقبلية عديدة، تتمثّل في كيفية بناء أنظمة طاقة مستدامة وموثوقة، الأمر الذي يتطلب توازنًا دقيقًا بين الأهداف المختلفة، مثل خفض الانبعاثات، وتوافر الطاقة والقدرة على تحمّل تكاليفها.

أوضح المهندس جمال اللوغاني، في حوار سابق مع منصة الطاقة المتخصصة في 20 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، أن العديد من الدول المنتجة للنفط تطبّق المعايير الدولية لإيجاد بيئة خالية من الملوثات، وتستعمل تكنولوجيات تساعدها في الحصول على نوعية من الوقود والطاقة منخفضة الانبعاثات، لذلك لا يمكن الإصرار على الربط بين بيئة خالية من الانبعاثات واستهلاك الوقود الأحفوري، وخاصة النفط والغاز.

وقال، إن رئاسة قمة المناخ كوب 28 كانت قد أعلنت رسالتها لمعالجة تحديات تغير المناخ، عبر حلول واقعية ومنطقية، وهناك مبادرات كثيرة، مثل إعلان الإمارات حول العمل الزراعي، ومبادرة الابتكار الزراعي للمناخ، ورفع السقف من أجل المناخ للزراعة الحديثة، وتحالف القرن من أجل المناخ.

ركائز قمة المناخ كوب 28

أشاد أمين عام أوابك بالركائز الـ4 لقمّة المناخ كوب 28، وهي تسريع عملية التحول العادل والمنصف والمسؤول للطاقة، وخفض الانبعاثات قبل 2030، وإحداث تحول بمسار تمويل المناخ عبر الوفاء بالوعود القائمة، ووضع إطار لتوافق جديد بشأن التمويل وحشد الجهود لمؤتمر يحظى بمشاركة الجميع.

كما تشمل هذه الركائز وضع الطبيعة والشعوب وسبل العيش في صميم العمل المناخي، والتأكيد بأن تتواءم المخرجات مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي واتفاق باريس، والظروف والأولويات الإقليمية والوطنية.

وأوضح المهندس جمال اللوغاني أن القمة المقبلة في الإمارات تسعى -من خلال تهيئة الظروف- إلى تحقيق انتقال عادل ومنصف للطاقة، والعودة للمسار الصحيح للعمل المناخي وخفض الانبعاثات بحلول عام 2030 بما يتناسب مع اتفاق باريس، وبناء منظومة الطاقة المستقبلية النظيفة.

وقال أمين عام أوابك، إن دول المنظمة ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المناخية من خلال العديد من المشروعات الهادفة إلى خفض الانبعاثات، مشيرًا إلى تنفيذ 6 من دول أوابك مبادرات ومشروعات تسهم في خفض الانبعاثات العالية، ودفع عجلة تحول الطاقة، وهي مصر والإمارات والسعودية والكويت والعراق والبحرين.

شكراً